GMI
GLOBAL MENTORING INITIATIVE

مـركـز النهـضـة الاستراتيجي
Renaissance Strategic Center

انهيار التعاون الغربي في المساعدات
الحاجة إلى تغيير جذري- بعد تأمل ذاتي نقدي

سلسلة العمل المشترك نحو الأثر الجماعي

ورقـة رقـم - 5

النهـضـة العربيـة للديمقراطيـة والتنمـيـة
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

2025

قطاع المساعدات الدولية في حالة صدمة؛ إذ إن تعليق جميع عقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وإلغاء العديد منها لاحقاً، فضلاً عن تسريح معظم موظفيها، له تأثير مباشر على ملايين الأشخاص وآلاف المنظمات الممولة من المساعدات، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية/الوطنية، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية التي تدير برامج بتمويل أمريكي. وإن الطريقة الفظة والقاسية التي تم بها ذلك (حيث وصف ماسك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأنها «منظمة إجرامية»[1]) تميل إلى إخفاء حقيقة أن الجهات المانحة الأوروبية للمساعدات كانت، ولا تزال، تُقلص ميزانيات مساعداتها منذ فترة، بينما حافظت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مستواها حتى تولت الإدارة الجديدة، التي تعمل تحت شعار «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً»، زمام الأمور هذا العام. وقد بات التأثير التراكمي لخفض ميزانيات المساعدات من قبل الجهات المانحة الغربية الرئيسية محسوساً بعمق الآن.

يستجيب قطاع المساعدات من خلال المناشدات وتقديم الحجج للحكومات المانحة الغربية لعدم خفض مساعداتها بشكل كبير. ويأمل البعض أن يكون هذا التراجع مؤقتاً فقط، وأن تستأنف المساعدات الرسمية ارتفاعها مرة أخرى في غضون بضع سنوات عندما يتغير المشهد السياسي. وبينما تسعى الجهات الفاعلة في القطاع إلى إيجاد مصادر بديلة للتمويل لتعويض الخسائر الفادحة في الدخل، ولو جزئياً، تضطر الكثير منها إلى تسريح أعداد كبيرة من الموظفين، وقد أغلقت بعض المنظمات أبوابها بالفعل. لقد تعطل قطاع المساعدات الدولية بشكل عميق، و بدأنا نسمع أراءً تقول إن هذه فرصة سانحة لإجراء تغيير جذري في نظامٍ لطالما تعرض لانتقادات بسبب عيوبه الكبيرة.

يدعم هذا الموجز الرأي القائل بأن التغيير الجذري مطلوب، ولكنه يتعمق أكثر في تحليله وتصوره لطبيعة ذلك التغيير. أولاً، هناك حاجة إلى تحسين تحليل ما يحدث: فالخفض في ميزانيات المساعدات الرسمية يترافق مع تجاهل مستمر للمعايير الدولية، وهجوم مباشر متزايد على المؤسسة متعددة الأطراف الرئيسية المكلّفة بتعزيز هذه المعايير والدفاع عنها - وهي الأمم المتحدة – من قبل العديد من الدول التي كانت وراء تأسيسها في نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت ذاته، نشهد كذلك هجوماً واضحاً على حرية التعبير، والاستقلال الأكاديمي، والنشاط المدني، وحق الاحتجاج في الولايات المتحدة، وهو اتجاه كان ملحوظاً بالفعل في العديد من البلدان الأوروبية، ليس فقط في المجر ولكن أيضاً في دول أخرى تدّعي أنها «ديمقراطيات» فاعلة[2].

لذلك يُجادل هذا الموجز بأنه:

- لا يمكن للوكالات الممولة من المساعدات التركيز فقط على «تقليص» حجم المشاريع والبرامج و«إعادة ترتيب أولوياتها» أثناء البحث عن مصادر تمويل بديلة.
- سيؤثر تراجع التعاون متعدد الأطراف على وكالات الإغاثة، وعلى الجميع، بشكل أعمق بكثير من خفض ميزانيات المساعدات. نحن نشهد ظهور «عصر امبراطوريات» جديد حيث «القوة هي الحق».
- لا يمكن لقطاع المساعدات أن يتجاهل، كما فعل في الغالب خلال السنوات الثلاثين الماضية، الاقتصادات السياسية الوطنية والإقليمية والدولية التي تُسبب الفقر والتهميش والمرض و«التخلف» والحروب والنزوح القسري والمعاناة الإنسانية، وتعمل على بقائها.
- يجب على المنظمات غير الحكومية الدولية، لاسيما في الدول الغربية، أن تنخرط بشكل أكبر في التعامل مع قضايا الفقر والتهميش وآثار أزمة المناخ، وكذلك مع الاستقطاب الاجتماعي والسياسي في مجتمعاتها المحلية، والسياسات الاقتصادية لحكوماتها.
- ثمة حاجة إلى إعادة التفكير بشكل جذري بالغرض والموقف والدور في ضوء ما يحتاجه هذا العالم «الجديد». ويجب أن يبدأ ذلك بمراجعة ذاتية نقدية في كل وكالة لكيفية عملها على مدار العشرين إلى الخمسة وعشرين عاماً الماضية، سواء على المستوى الفردي أو كجزء من «قطاع» أوسع. يجب علينا التخلي عن العقليات وأساليب العمل التي لا تختلف كثيراً عمّا يتسبب في الأزمات اليوم. وعندها فقط يمكننا أن نفكر بمنظور جديد في كيفية المساهمة بشكل أفضل في تلبية احتياجات العالم اليوم. يطرح الملحق بعض المجالات الأولية لمثل هذا التأمل الذاتي النقدي.

ما الذي يحدث؟

1. التخفيضات التراكمية في ميزانيات المساعدات الغربية

في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عام 2025، قامت العديد من الدول الأوروبية التي تُعتبر من أقدم الجهات المانحة للمساعدات مثل فرنسا وسويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا وبلجيكيا بتقليص ميزانياتها المخصصة للمساعدات. ومن الإنصاف الإشارة إلى أن كل ذلك يأتي بعد ارتفاع كبير للغاية، ولاسيما في المساعدات الإنسانية، على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، حتى عام 2022 تقريباً.[3] في عامي 2023 و2024، حافظت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، باعتبارها أكبر جهة مانحة فردية للمساعدات، على مستويات ميزانيتها الكلية. ولكن انكماش هذه الميزانية الحاد وتحولها إلى وزارة الخارجية الأمريكية تحت إدارة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدًدا» الجديدة (وهو تحول يُقصد به الإشارة إلى أنه جزء من حركة سياسية منظمة جيداً، وليس مجرد نتيجة لشخصية ترامب المتقلبة) يتماشى مع التوجه السائد بين الجهات المانحة الغربية. وعلى الرغم من أن السرعة والحجم والقسوة التي تم بها هذا التحول صادمة، إلا أن تأثيرها تراكمي.

يؤثر هذا الوضع على إمكانية وصول الملايين من الأشخاص إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم. وسيكون الأثر البشري المباشر لهذا التخفيض ملموساً من خلال «زيادة أعداد الوفيات» أي «الوفيات التي يمكن تجنبها»، وزيادة انتشار الأمراض في أماكن عديدة -وليس فقط في الدول التي تشهد حروباً ضارية مثل السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوكرانيا ومالي. كما سيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة النزوح القسري. علاوة على ذلك، يجري إيقاف أعمال هامة فيما يتعلق بتخفيف النزاعات وتعزيز الحوكمة الرشيدة التي تركز على الإنسان بشكل مفاجئ. ولا يؤثر تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في المنظمات وشبكاتها على الأفراد المعنيين والأشخاص الذين يُعيلونهم وحسب، بل يؤدي أيضاً إلى تقليص القدرات التشغيلية وخسارة الخبرات والروابط. وقد بدأت بالفعل بعض الوكالات والخدمات الداعمة، مثل شبكة أنظمة الإنذار المبكر بالمجاعة، إغلاق أبوابها.

2. التعاون متعدد الأطراف تحت الهجوم

نشهد في الوقت ذاته محاولات واضحة لتفكيك «النظام الدولي» القائم منذ 80 عاماً، والذي سعى رغم عيوبه إلى تعزيز وحماية الحقوق الأساسية لكل إنسان، ووضع قواعد أساسية لسلوك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الصعيدين المحلي والدولي.

وهذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها الأمم المتحدة للهجوم من قبل دولة أو عدة دول أعضاء. فعلى سبيل المثال، أبدت سريلانكا في الماضي عداءً شديداً للأمم المتحدة بسبب موقفها الناقد تجاه كيفية إدارتها لحربها مع نمور التاميل وكيفية إنهائها. كما رفضت الأنظمة العسكرية المتعاقبة في ميانمار محاولات الأمم المتحدة لرصد مدى احترامها لحقوق الإنسان. وتعرض كوفي عنان، عندما كان أميناً عاماً للأمم المتحدة، لانتقادات شديدة لاسيما من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عندما وصف غزوهما للعراق في عام 2003 بأنه «لا يتماشى مع ميثاق الامم المتحدة» وأنه من هذا المنظور «غير قانوني».[4] إلا أن الهجمات الأكثر عدوانية في السنوات السابقة جاءت من إسرائيل، التي واجهت انتقادات من الأمم بشأن كيفية إدارتها لحربها في غزة والضفة الغربية، فقامت بتشويه مصداقية الجمعية العامة للأمم المتحدة[5] ووصفتها بأنها «مستنقع معادٍ للسامية»[6]، بل وذهبت إلى حد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة شخصاً غير مرغوب فيه[7].

وتترافق هذه الهجمات على الأمم المتحدة مع تجاهل مستمر لمجموعة كاملة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، من بينها قانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، واتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، واتفاق باريس للتغير المناخي، وغيرها.

أبدت إدارة ترامب الأولى (2017-2020) بالفعل عداءها للعديد من هذه الاتفاقيات والمعاهدات «التنظيمية». ومع ذلك، فإن أكبر هجوم فعلي عليها جاء من إدارة بايدن (2021-2024)، من خلال دعمها غير المشروط للحرب الانتقامية الشاملة التي شنتها دولة الاحتلال الإسرائيلي بعد مذبحة 7 أكتوبر التي قادتها حماس (والتي تستحق الإدانة المطلقة). كما دعمت عدة حكومات أوروبية (وإن لم يكن جميعها) هذا الازدراء المستمر للمعايير والقواعد الدولية سياسياً بل وعسكرياً. وقد فشلت كذلك في دعم الأمم المتحدة بقوة في دفاعها عن الحق في المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين وغير المقاتلين في ظل الحرب. ولا يزال «القادة» الأوروبيون لا يدركون مقدار الاحترام الذي فقده «الغرب» عموماً، وأوروبا بشكل خاص، على مستوى العالم بسبب ازدواجية معاييرهم الصارخة بين الحرب الروسية-الأوكرانية والحرب الإسرائيلية-الفلسطينية، وكيف يمكن أن يرتد ذلك عليهم عندما تجد أوروبا نفسها في حاجة إلى تعزيز علاقاتها مع الآخرين بعدما تتخلى عنها الولايات المتحدة.

يُظهر العداء الذي تمارسه إدارة «لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى» مستوى أكبر من التصعيد مقارنة بإدارتي ترامب وبايدن السابقتين. فقد انسحبت كل من الولايات المتحدة ودولة الاحتلال الإسرائيلي من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية،[8] في حين تعمل دولة الاحتلال الإسرائيلي على تجريم من يدعمون عمل المحكمة.[9] (لم تعترف الولايات المتحدة ولا دولة الاحتلال الإسرائيلي بالمحكمة الجنائية الدولية مطلقاً). بالإضافة إلى ذلك، يتم سحب التمويل من الوكالات التابعة للأمم المتحدة المعنية بالهجرة، مثل المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

إن عواقب هذا التجاهل المتعمّد للمعايير الدولية والتفكيك النشط للتعاون متعدد الأطراف متعددة وضخمة. بالنسبة لمعظم الناس على كوكب الأرض، باستثناء تجار الأسلحة ونخبة اقتصادية-سياسية-عسكرية صغيرة، فإن عالماً يسود فيه مبدأ «القوة هي الحق» هو عالم أقل أماناً بكثير. سيكتشف مؤيدو هذه القومية العدوانية أنهم ليسوا في مأمن: إذا كانوا يافعين، فقد يجدون أنفسهم وقوداً للمدافع. ربما ينجون على الجانب المنتصر -لكنهم سيضطرون إلى التعايش مع صدمات ما رأوه وما فعلوه بأنفسهم. أما إذا كانوا كباراً على المشاركة في الخدمة العسكرية، فقد يتأثرون هم أيضاً بهجمات الصواريخ والطائرات المسيّرة، وتعطّل خدمات الاتصال والكهرباء والمياه والقطارات الحيوية بسبب الحرب السيبرانية. وحتى بدون حروب كبرى، فإن إبطاء أزمة المناخ والانقراض أصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى، تماماً كما أصبحت الجهود المبذولة لاستباق الجائحة التالية مهددة مع منع تبادل معلومات الأبحاث الطبية الحيوية أو نشرها للعامة[10].

سيكون لتفكيك النظام القائم على القواعد الدولية تأثير أكبر بكثير من تقليص ميزانيات المساعدات. يجب على قطاع المساعدات أن يتذكر مدى محدودية مجال عمله خلال الحرب الباردة (1945-1989). من المرجح أن يصبح «الواقع الجديد» «حرباً باردة جديدة» (إلى جانب عدة حروب ساخنة بالوكالة) ولكن هذه المرة بأكثر من «قوّتين عظميين» ومن دون «تحالف غربي». ولعلّ التشبيه الأكثر دقّة هو فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، عندما كانت العديد من الدول لا تزال تتخبط من أزمة 1929 والكساد العظيم الناتج عنها، ولم تكن الولايات المتحدة راغبة في التدخل (تاريخياً، كانت الولايات المتحدة تتأرجح بين الانعزالية والانخراط الدولي) ولم تكن هناك منصة متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة.

3. الهجوم على القيم «الليبرالية» التي ترتبط بها المساعدات الدولية

يبدو ظاهرياً أن القضاء الافتراضي على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يهدف إلى توفير أموال دافعي الضرائب الأمريكيين،[11] لكن في الواقع، تعمل حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» على تخفيض التمويل في إطار «حربها على الوعي الليبرالي».[12] من وجهة نظرهم، ترتبط كل من المساعدات الدولية والمؤسسات مثل الأمم المتحدة بالقيم «الليبرالية»، التي يلومونها على إضعاف الولايات المتحدة وتقويض النظام الاجتماعي (الإلهي) الذي يقوم على فكرة الأُسر «العادية» والتقسيم «الطبيعي» للأدوار بين «الرجال» و«النساء» استناداً إلى مفهوم واضح للبيولوجيا الثنائية. وهناك جانب واضح من «التفاخر الذكوري» في هذا الخطاب، والذي قد يُسميه آخرون «التفوق الذكوري». كما أن هناك نزعة واضحة من «فخر الرجل الأبيض»، ومعارضة عنيفة لمفاهيم مثل «نظرية العرق النقدية». لهذا السبب، تقوم إدارة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» أيضاً بحظر استخدام كلمات مثل «النوع الاجتماعي» و«العنف القائم على النوع الاجتماعي» و«التنوع» و«الإدماج» و«العنصرية» و«المهمشون» و«الأقلية»، وغيرها[13].

4. «الحرية» كفردانية مفرطة ورأسمالية غير منظمة

هناك دافع ثانٍ رئيسي وراء قيام إدارة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» بتفكيك المؤسسات الفيدرالية في الولايات المتحدة وهجومها على التعددية والأمم المتحدة. وهو يُجسد توجهاً تاريخياً آخر في السياسة الأمريكية يُفسّر «الحرية» (المفرطة في الفردية) على أنها تقليص تدخل «الدولة» إلى الحد الأدنى؛ إذ لا يريد هذا التوجه أن تتدخل الدولة، وخاصة على المستوى الفيدرالي، —في العلاقات الاجتماعية أو في قطاع الأعمال.

في الرؤية الفردانية المتطرفة لماسك حول ماهية الإنسان، فإن «نقطة الضعف الأساسية في الحضارة الغربية هي التعاطف»؛ فالتعاطف «خلل في الحضارة الغربية»، يستغله الآخرون بنشاط لتحقيق مكاسبهم.[14] بالنسبة لأمثاله، لا ينبغي للدولة أن تُجبرنا على التضامن الاجتماعي سواء محلياً و/أو على النطاق الدولي.

مـن الـجليّ أن إضعـاف الدولـة و«الرقابـة الديمقراطيـة» يخـدم كذلـك مصالـح الشركات الـكبرى، التـي تسـعى إلى أدنى حـد مـن القـوانين والقيـود التنظيميـة. لذلـك، فـإن إدارة «لنجعـل أمريـكا عظيمـة مجـدداً» تشـن كذلـك حرباً مفتوحـة على جهـود حمايـة البيئـة والنشـاط المناخـي، مما يمنـح حريـة تصرّف غير محـدودة لـلشركات الملوثـة والمسـتنزفة للمـوارد. وتجـدر الإشـارة أن حـملات القمـع ضـد النشـاط البيئـي والمناخـي قـد بـدأ منـذ فترة أطـول في أوروبـا، على سـبيل المثـال في المملكـة المتحـدة وألمانيـا -فـيما يتجـاوز نطـاق الـرد المشروع على التكتيـكات التخريبيـة. لـذا مـن المنطقـي أن تشـمل قائمـة المفـردات المحظـورة في الولايـات المتحـدة الآن أيضـاً مصطلحـات مثـل «أزمـة المنـاخ» و«علـم المنـاخ» و«الجـودة البيئيـة» و«النشـاط البيئـي» و«النشـطاء». لم يقـتصر تفكيـك المؤسسـات على الوكالـة الأمريكيـة للتنميـة الدوليـة، بـل شـمل كذلـك وكالـة حمايـة البيئـة الأمريكيـة وغيرهـا. وتم إيقاف تمويل مبادرات الطاقة النظيفة، كما تتعرض المنظمات المدنية العاملة في قضايا البيئة و/أو المناخ لمضايقات مستمرة.

5. الديمقراطية لم تعد صالحة للمستقبل

أعـرب بعـض أصحـاب المليـارات الداعـمين لحركـة «لنجعـل أمريـكا عظيمـة مجـداً» (ويحاولـون التـأثير أيضـاً على السياسـة الأوروبيـة) بصراحـة تامـة عـن اعتقادهـم بـأن الديمقراطيـة لم تعـد صالحـة للمسـتقبل. فـعلى سـبيل المثـال، يبـدأ بـيتر ثيـل (وهـو مهاجـر مثـل ماسـك) مقالـه لعـام 2009 بعنـوان «تعليـم الـليبراتي *The Education of a Libertarian*' » بالتأكيـد التـالي: «مـا زلـت متمسـكًا بإيمـاني في سـنوات مراهقتـي: الإيمـان بالحريـة الإنسـانية الحقيقيـة كشرط أسـاسي لتحقيـق الـخير الأسـمى. أنـا أعـارض الضرائـب المصـادرة، والجماعـات الاسـتبدادية، وأيديولوجيـة حتميـة مـوت كل فـرد. لهـذه الأسـباب، مـا زلـت أعـتبر نـفسي «تحرريـاً». لكـن يجـب أن أعترف أنـه على مـدى العقديـن الماضـيين تـغيرت نظـرتي جذريـاً بشـأن كيفيـة تحقيق هذه الأهداف. والأهم من ذلك، لم أعد أؤمن بأن الحرية والديمقراطية متوافقتان».[15]

يتشـارك ماسـك وثيـل كذلـك رغبـةً في الهـروب مـن «السياسـة العالميـة»، حيـث تحـدّ آراء الكثيريـن مـن سـعيهما إلى حيـاة قائمـة على الفردانيـة المفرطـة. الأول يريـد الانتقـال إلى الفضـاء، بينـما يفضـل الآخـر العيـش في قـاع المحيـط. وصـف ثيـل الوضـع قبـل 15 عامـاً بأنـه «سـباق محتـدمٌ بين السياسـة والتكنولوجيـا» (...). وعلى عكـس عـالم السياسـة، قـد تظـل خيـارات الأفـراد في عـالم التكنولوجيـا هـي الأهـم. قـد يعتمـد مـصير عالمنـا على جهد فرد واحد يبني أو ينشر آلية الحرية التي تجعل العالم آمنًا للرأسمالية».

مـن وجهـة نظـر معاكسـة، يتفـق الاقتصـادي الشـهير جوزيـف سـتيجليتز على أن الديمقراطيـة لا يمكنهـا الصمـود أمـام التفـاوت الاقتصـادي الشـديد،[16] لاسـيما في الولايـات المتحـدة، التـي لا تُعـتبر ديمقراطيـة بقـدر مـا هـي «حكـم المال»، حيـث ينشـغل السياسـيون المنتخبـون بإرضـاء داعميهـم الماليـين أكثر مـن العمـل مـن أجـل الصالـح العـام. وكما يقـول: «لم تحـدث عـدم المسـاواة في أمريـكا صدفـة، بـل تـم صنعهـا». ولكـن مـع سـيطرة الأوليغارشـية على وسـائل التواصـل الاجتماعـي، بـل وحتـى على وسـائل الإعلام التقليديـة بشـكل متزايـد، أصبـح مـن السـهل إقنـاع النـاس بـأن المشـاكل التـي يواجهونها سببها «الآخرون»، مثل المهاجرين أو الأمم المتحدة -وهو خطاب سياسي شائع أيضاً في أوروبا.[17]

باختصـار، يبـدو أن النصـف الأول مـن القـرن الحـادي والعشريـن سـيكون تحـت سـيطرة قـادة (أو مضلّـلين) بعقليـة القـرن العشريـن، يدعمهـم رأسماليـون عـظماء على غـرار أواخـر القـرن التاسـع عشر.[18] أمـا هـؤلاء الرأسماليـون فقـد جمعـوا ثرواتهـم مـن التقنيـات الصناعيـة الرائـدة آنـذاك، كالصلـب والألمنيـوم والفحـم والنفـط والسـكك الحديديـة (والقطـاع المصرفي الـذي يقـف وراءهـا)، وأصبـح يُطلـق عليهـم لقـب «أباطـرة اللصـوص». أمـا اليـوم، فـإن النخـب الثريـة تصنـع ثرواتهـا مـن التقنيـات الحديثـة الرائـدة، خاصـة في مجـال تكنولوجيـا المعلومـات. ولا يهتـم أي منهـم بحمايـة حقوق الشعوب والعمال.

استجابات قطاع المساعدات الدولية

1. محاولة عكس التخفيضات في ميزانيات المساعدات أو على الأقل تقليصها

ليس من المستغرب أن يكون هناك غضب شديد من أن «أغنى شخص في العالم يشن حربًا على الأفقر». لكن مثل هذه الانتقادات لا تمسّ إيلون ماسك أو جمهوره الأوسع من مؤيدي حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً»، ولا المحافظين ذوي التوجهات المماثلة في أوروبا. ثمة الكثير من الدعوات القوية، بنبرة أكثر هدوءاً، ضد تفكيك المساعدات الدولية، استناداً إلى أُسس إنسانية وسياسية. فالحجة الإنسانية هي أن المساعدات تشكل دعماً حيوياً لملايين البشر. وتتمثل الحجج السياسية في أن:

- المساعدات الدولية تُسهم في رسم صورة إيجابية لدى شعوب العالم عن الدولة المانحة، وهي بمثابة «قوة ناعمة».
- المساعدات تُسهم بشكل غير مباشر في «الأمن الوطني» من خلال الحد من النزاعات والهجرة غير النظامية.
- فقدان الغرب لنفوذه بسبب تقليص التعاون الدولي القائم على المساعدات سيُمكّن الصين وروسيا من سد الفجوة.

بعبارة أخرى: يجب استعادة التعاون الدولي القائم على المساعدات والحفاظ عليه تعبيراً عن إنسانيتنا المشتركة وتعاطفنا و/أو من باب المصلحة الوطنية الذاتية المستنيرة.[19]

ومع ذلك، هناك أسباب تدعو إلى الشك في إمكانية عكس هذه التخفيضات في ميزانيات المساعدات الغربية بشكل كبير خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة، إن حدث ذلك على الإطلاق، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية.

من الناحية السياسية، فإن اعتراض حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» على المساعدات أيديولوجي بحت: إذا استمرت أي مساعدات أمريكية (كما يبدو مرجحاً الآن في ظل وزارة الخارجية)، فلن تتمكن من الترويج لأفكار «الوعي الليبرالي» ويجب أن تخدم بوضوح المصالح الاقتصادية والسياسية الأميركية. إن حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» تتجاوز ترامب وستستمر بعده. وفي أوروبا، يرتبط العداء للمساعدات الدولية بشكل أكبر بالاستياء من «المهاجرين وطالبي اللجوء»، وهو استياء نجح الساسة من رواد الأعمال في تأجيجه لأنه يقدم تفسيراً يسهل فهمه للضغوط الاقتصادية التي تعاني منها العديد من العائلات في أوروبا. هناك تصور سائد بأن المهاجرين وطالبي اللجوء غير النظاميين (بل وحتى النظاميين) «يأخذون وظائفنا»، و«يُخفّضون الأجور»، ويحصلون على الخدمات الأساسية (بما في ذلك السكن) «مجاناً»، في حين أن العديد من السكان «الأصليين» يعانون من ضائقة مالية. ويلعب هذا الشعور دوراً في قيام الحكومات الأوروبية بتخفيض ميزانيات المساعدات.

ومن الناحية الاقتصادية، تعاني العديد من الحكومات وخاصة في أوروبا (بما في ذلك الجهات الرسمية الكبرى المانحة للمساعدات) من الدين العام. ولا يزال جزء من هذا الدين ناجماً عن استخدام أموال دافعي الضرائب في عمليات إنقاذ المؤسسات المالية الخاصة، التي تسبب سوء إدارتها في انهيار عام 2008. كما تفاقم الدين العام عندما قدمت الحكومات قروضاً، ولكن في الغالب منحاً، لحماية الشركات من الإفلاس خلال عمليات الإغلاق بسبب جائحة كوفيد- 19 . ومع ارتفاع تكلفة المعيشة، تطالب نسبة متزايدة من سكان أوروبا حكوماتها بإعطاء الأولوية للتصدي لهذه الأزمات. وإن الحروب التجارية التي أطلقتها إدارة «لنجعل أمريكا عظيمة مجدداً» ستؤدي إلى تجدد التضخم، ليس فقط في الولايات المتحدة ولكن أيضاً في أوروبا وعلى المستوى العالمي، مما سيقلل من معدلات الاستثمار ويزيد من الضغوط على الحكومات لدعم شعوبها أولًا.[20] ونتيجة لذلك، لا تقتصر التخفيضات على ميزانيات المساعدات الدولية، بل تمتد أيضاً إلى الخدمات العامة المحلية وبرامج الحماية الاجتماعية.

إن انسحاب الولايات المتحدة، وبنفس الفظاظة، من التزاماتها العسكرية الأمنية تجاه أوروبا يعني أن الحكومات الأوروبية، التي لديها تاريخ حي مع الحروب، تشعر بأنها مضطرة إلى زيادة إنفاقها الدفاعي بسرعة.[21] وقد يكون اقتراح أن تخصص أوروبا مبلغاً مماثلاً لـ 800 مليار يورو، التي تنوي إنفاقها على إعادة التسلح، لمشاريع دعم السلام فكرة جيدة من الناحية الأخلاقية، لكنه غير واقعي من الناحية المالية.

مع ذلك، فإن جميع تخفيضات ميزانيات المساعدات لا تعني بالضرورة أن «التضامن عبر الحدود» قد تبخر تماماً في الغرب. بل هو ببساطة رد فعل بشري طبيعي؛ ففي أوقات الضغوط الاقتصادية المستمرة، يرغب الناس في أن تُستخدم ضرائبهم أولاً لحمايتهم وخدمتهم والآخرين ضمن «مجتمع» يعرفونه بشكل أفضل ويمكنهم تحديد الانتماء إليه بسهولة أكبر.[22]

2. البحث عن مصادر تمويل بديلة

إن حجم التخفيضات التراكمية في المساعدات الرسمية المقدمة من الجهات المانحة الغربية يجعل من المحتم على العديد من منظمات الإغاثة التخلي فجأة عن الكثير من المشاريع والبرامج وتقليص أعداد موظفيها بسرعة. وفي الوقت نفسه، يبحث الكثيرون عن مصادر تمويل بديلة. وهذا أمر منطقي، ولكن لا بدّ من توفير الوقت والجهد لإحداث تغيير جذري، بل وأكثر من ذلك، فمن غير المرجح أن تعوض مصادر التمويل الأخرى عن التخفيضات الحاصلة في المساعدات الرسمية إلا لفترة وجيزة.

- المؤسسات والجهات الخيرية: تتواجد الغالبية العظمى من هذه الجهات في الدول الغربية، وعادةً ما يستغرق بناء العلاقات معها وقتاً طويلاً قبل أن تتمكن من تمويلك. الخبر السار بالنسبة للمنظمات المحلية/الوطنية هو أن بعض هذه المؤسسات (وليس جميعها) قد تحولت في السنوات الأخيرة إلى تقديم تمويل مباشر لوكالات في «الجنوب العالمي». ولكن في ظل حالة عدم اليقين السياسي العميقة التي تؤثر سلباً على أسواق الأوراق المالية، قد تتوخى هذه الجهات الحذر في حماية رؤوس أموالها.

- الشركات الخاصة: هل تستطيع هذه الشركات أن تزيد من مساهماتها وهل ستفعل ذلك؟ هنا أيضاً، قد تواجه العديد من هذه الشركات آثاراً سلبياً جراء الحروب التجارية وارتفاع الرسوم الجمركية والاضطرابات المحتملة في سلاسل الإمداد والتزويد، وقد لا تكون مستعدة لزيادة تمويلها/رعايتها في إطار «المسؤولية الاجتماعية للشركات». علاوة على ذلك، قد تكون هذه الشركات حذرة للغاية من الناحية السياسية بشأن الجهات التي تختار رعايتها.

- قاعدة الداعمين الأفراد: هل يمكنهم زيادة تبرعاتهم و/أو تخصيص جزء من ميراثهم لوكالات الإغاثة؟ قد يشعر الكثير من الداعمين من الطبقة الوسطى في الدول الغربية بآثار التضخم والجو السائد من عدم اليقين، وهو ما يكون في العادة حافزاً للادخار بدلاً من الإنفاق. فهل يُتوقع أن يحقق ذلك أكثر من مجرد زيادة مؤقتة في الدخل؟

- التحول إلى مؤسسة اجتماعية: التحول من منظمة تعتمد على المنح إلى مؤسسة اجتماعية يُعدّ تغييراً عميقاً للغاية، سواء من حيث طرق العمل أو العقلية، أكثر مما يمكن إدراكه.

هناك إمكانات كبيرة، لا سيما للمنظمات المحلية والوطنية، للحصول على تمويل من الأفراد الأثرياء في ما يُسمى «الجنوب العالمي»، أو الاستفادة من التحويلات المالية العالمية من العديد من الجاليات في الشتات، والتي تفوق بكثير حجم جميع المساعدات الغربية مجتمعة. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص كبير في المنصات التي تربط بفعالية المنظمات غير الربحية المحلية والوطنية بالجهات المانحة المحتملة من «الجنوب العالمي». بالإضافة إلى ذلك، هناك خطر حقيقي يتمثل في أن المنظمات غير الحكومية الدولية، المسجلة «كمنظمات وطنية»، ستكون الأسرع في إنشاء مثل هذه المنصات، وبالتالي ستستحوذ -مرة أخرى- على معظم التمويل.

على مستوى النظام ككل، يتمثل أحد السيناريوهات المحتملة في أن وكالات الإغاثة ستتنافس بشكل أكثر شراسة على الموارد المتناقصة، في وضع أشبه بـ «البقاء للأقوى». وستكون هذه المنافسة داخل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية/ منظمات المجتمع المدني (والمتعاقدين من القطاع الخاص) وفيما بينها. وهذا أمر مرجح للغاية، إذ إن قطاع الإغاثة، على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية على الأقل، كان أقرب إلى «سوق» أو «ساحة» للمنافسة بدلاً من كونه «نظاماً بيئياً» قائماً على الترابط والتعاون. سيكون هناك عدد قليل من الفائزين والعديد من الخاسرين. والمشكلة أن القطاع الذي يدّعي التمسك بقيم التضامن والإنسانية المشتركة، سيستمر في إظهار نفس العقلية التي تتبناها المؤسسات الربحية التي غالباً ما يُفضل تمييز نفسه عنها.

أما البديل، فهو زيادة التعاون ومشاركة الموارد المالية وغيرها من الموارد بشكل كبير، بما في ذلك البنية التحتية التنظيمية والخبرات وشبكات الاتصال وما إلى ذلك، لتعزيز كفاءة التكلفة الإجمالية. وقد يصل الأمر إلى دمج وكالات مختلفة في كيان واحد لتقليل تكاليف الدعم الإجمالية[23].

للأسف، بالنسبة للعديد من المنظمات التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الرسمي، يبدو أن خيارات التقليص الجذري أو الاندماج أو الإغلاق هي الخيارات الأكثر ترجيحاً.

3. هل من سبيل لإنقاذ التعاون متعدد الأطراف والمعايير الدولية؟

يشهد قطاع الإغاثة، لا سيما بين وكالات الإغاثة التي يتركز عملها على «العمل الإنساني» أو التي تستجيب كذلك في أوقات الأزمات الحادة، نقاشاً نقدياً محتدماً حول مفهوم «الاستقلالية» (إلى أي مدى يمكن أن تكون منظمة غير حكومية أو حتى وكالة متعددة الأطراف مستقلة إذا كان جزء كبير من ميزانيتها يأتي من جهة مانحة ثنائية واحدة أو عدد قليل منها)، وكذلك حول مفهوم «الحيادية» (في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والمستمرة للمعايير الدولية)[24].

وفيما يتعلق بالمعايير الدولية، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، التي عادةً ما تكون شديدة التحفظ، إلى حشد الدعم من الدول لإعادة إحياء احترام القانون الدولي الإنساني.[25] ومع ذلك، فإن هذا الأمر يواجه تحديات كبيرة. ففي آذار/ مارس 2025، اضطرت الحكومة السويسرية، بصفتها الجهة الراعية له، إلى إلغاء مؤتمر حول تطبيق اتفاقيات جنيف في الأراضي المحتلة لعدم وجود اتفاق أساسي بين الأطراف المدعوة[26].

لكن بشكل عام، وفي خضم النضال من أجل التكيف والبقاء، يبدو أن معظم وكالات الإغاثة تغض النظر عن التجاهل المتعمد للمعايير الدولية، والانسحاب من التعاون متعدد الأطراف من جانب الدول الغربية التي كانت هي نفسها المؤسِسة والمهندِسة لهذا النظام -الأمر الذي ستكون آثاره السلبية أعمق بكثير.

4. إنه الاقتصاد السياسي!

لم يعد مجرد إدارة برامج الحماية الاجتماعية و«المشاريع» «التنموية» صغيرة النطاق كافياً في ظل الأزمة متعددة الأبعاد التي يواجهها العالم. لا يحدث التغيير من خلال «المشاريع»، خاصةً عندما يتم تصميمها وتنفيذها بناءً على افتراضات خاطئة حول السيطرة واليقين[27]. كما ثمة حاجة إلى العمل على السياسة الاقتصادية التي تُنتج عوامل الفقر، والإقصاء، والتدهور البيئي، والاحتباس الحراري، والحروب والمعاناة الإنسانية وتؤدي إلى استمرارها.

بوجه عام، انفصل قطاع المساعدات الدولية الرئيسي بشكل كبير عن الحركات الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية الناشطة التي تحشد الجهود من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية والمناخية. ومع اتجاهه نحو "الاحترافية"، فقد قام -على نحو خاطئ- بإبعاد نفسه عن السياسة وتجريد القضايا التي يعمل عليها من أبعادها السياسية.

لا يمكن لهذا أن يستمر. فالأوضاع الراهنة تتطلب مزيداً من النشاط الاجتماعي والسياسي، على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي -بما في ذلك في الدول الغربية. حتى بعد كل هذه التخفيضات في الميزانيات، تمتلك المنظمات الإنسانية شبكات واسعة من العلاقات، وتحتفظ بموظفين ومتطوعين موهوبين وذوي خبرة، ولا يزال بإمكانها الوصول إلى مليارات الدولارات من التمويل. إذا كانت هذه المنظمات تهتم حقاً بشأن الاتجاه الذي يسير فيه العالم، فعليها أيضاً أن تتحرك وتتكاتف وتتعاون (بدلًا من التنافس بأنانية) كمواطنين عالميين معنيين وسكان لهذا الكوكب. معاً، من أجل مستقبل صالح للعيش للجميع.

إسناد ترخيص المشاع الإبداعي: يمكنك توزيع هذا العمل، وإعادة مزجه، وتعديله والبناء عليه طالما كنت تنسب الفضل إلى مبادرة التوجيه العالمية GMI في إنشاء المحتوى الأصلي.

الاقتباس المقترح: مبادرة التوجيه العالمية آذار/مارس 2025: انهيار التعاون الغربي في المساعدات. الحاجة إلى تغيير جذري بعد تأمل ذاتي نقدي . بيجينس

ملحق: بعض الأسئلة لتحفيز إعادة التفكير بشكل جذري

في منعطف تاريخي، فإن محاولة الاستمرار على نهجنا السابق بأفضل ما يمكن بموارد محدودة، ليست استجابة كافية. لقد كانت المساعدات الدولية، كما عرفناها على مدى الـ 35 عاماً الماضية، موضع انتقادات متزايدة لكونها مجزأة ومكلفة للغاية، وبالتالي غير فعالة وتتجنب المخاطرة، وفي أحسن الأحوال متعالية، وفي أسوأها ذات طابع «استعماري جديد». حتى وكالات الإغاثة ذاتها أقّرت بأنه لا يمكن إحداث تغيير جذري في نظام راسخ بعمق من خلال تغييرات طفيفة -بل يتطلب الأمر تحوّلاً أكثر جذرية[28].

حسناً، التحوّل الجذري قد بدأ.

لتشجيع وتحفيز إعادة التفكير بشكل أكثر جذرية في التعاون الدولي، إليكم مجموعة من الأسئلة للتأمل.

هذه ليست كل الأسئلة، وربما لم تتم صياغتها بأفضل طريقة ممكنة. نرحب بآرائكم وإبداعاتكم وحكمتكم.

من الواضح أن تصنيف هذه الأسئلة ضمن ثلاث فئات واسعة تشمل الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات الفاعلة الوطنية/المحلية (غير الحكومية) لا يعكس تماماً التنوع الكبير داخل كل منها. وليس المقصود رسم صورة عامة لأي منها أو جميعها.

1. إعادة تصور التعددية التي نحتاجها

في عام 2020، أجرت الأمم المتحدة استطلاعاً عالمياً بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها. أظهرت النتائج أن غالبية المستجيبين يرون أن العالم بحاجة إلى مزيد من التضامن والتعاون الدوليين، لا سيما فيما يتعلق بأزمة المناخ وانقراض الأنواع والسلام والفقر. كما طالبوا بأمم متحدة أكثر فاعلية وشمولية وشفافية وخاضعة للمساءلة، بقيادة قوية واتساق أكبر في ممارسة سلطتها الأخلاقية لدعم ميثاق الأمم المتحدة[29]. في الواقع، على مدار سنواتها الـ 75، قدمت الأمم المتحدة، بصفتها المنصة الرئيسية للحوكمة العالمية، مساهمات إيجابية هائلة، لكنها أظهرت كذلك عيوباً مستمرة.

يتعيّن على الدول الأعضاء تدارك بعض هذه العيوب.

- جمعية عامة بلا سلطة: يُمثَّل سكان العالم (أو ينبغي أن يُمثَّلوا) في الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال الدول الأعضاء، والتي يجب أن يكون لها وزن وتأثير. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي لا يزال خاضعاً لهيمنة الدول الخمس دائمة العضوية، غالباً ما يتجاهل آراء حتى الأغلبية الواضحة من الدول الأعضاء. ولا يمكن لهذا الوضع أن يكون إطاراً للحوكمة «العالمية» الحقيقية التي يحتاجها كوكبنا المعرّض للخطر بشدة اليوم.
- مجلس أمن عفا عليه الزمن: خرجت الدول الخمس دائمة العضوية (الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، والصين وبريطانيا وفرنسا) من الحرب العالمية الثانية كقوى منتصرة رئيسية. وعندما تم تأسيس الأمم المتحدة في تشرين أول/ أكتوبر عام 1945، كانت العديد من الدول الأعضاء الحالية لا تزال مستعمرات. واليوم، يمكن لدول أخرى الحصول على مقعد (بالتناوب) في مجلس الأمن، ولكن دون أي نفوذ حقيقي. وبفضل حق النقض (الفيتو)، يمكن لأي من الدول الخمس دائمة العضوية عرقلة أي إجراء جماعي للحفاظ على السلام والأمن العالميين. ورغم وجود العديد من المقترحات لإصلاح مجلس الأمن، لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس حتى الآن. إن وجود نظام دولي قائم على القواعد مع مؤسسات تحميه وتُطبّقه، يصبّ في المقام الأول في مصلحة الدول الأقل قوة، والتي تشكل الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء الحالية البالغ عددها حالياً 193 دولة. قد يتطلب الأمر تشكيل تحالف جديد من الدول الراغبة، وربما نسخة حديثة من «حركة عدم الانحياز» التي برزت خلال الحرب الباردة، لبدء بناء حوكمة عالمية أكثر عدالة. وإذا أرادت الدول الأوروبية الغربية أن تكون جزءاً من هذا التغيير، فعليها أن تعترف، وبطريقة ناضجة، بماضيها الاستعماري وأن تحدد مواقفها بشكل أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة.
- تمويل الأمم المتحدة: إن الأمم المتحدة، التي تعتمد مالياً بشكل كبير على دولة عضو واحدة، وهي الولايات المتحدة، ليست «مستقلة»، وتظل عرضة للضغوط السياسية من تلك الدولة. من المفهوم أن الولايات المتحدة تريد من الدول الأعضاء الأخرى أن تساهم بشكل أكبر في دعم ما ينبغي أن يكون منصة عالمية تعمل من أجل الجميع وبمشاركتهم. وليس من الغريب أيضاً أن تشعر بالانزعاج من الانتقادات الموجهة لمؤسسة تُموّلها بشكل كبير[30]. حتى لو أصبحت الأمم المتحدة في المستقبل أقل تكلفة، فلا يمكن أن يستمر تمويلها بالاعتماد على دولة واحدة أو عدد قليل جداً من الدول الأعضاء.

- تعليق عضوية دولة أو طردها؟ لا يمكن لأي شبكة تعاونية أن تعمل بفعالية إذا لم تتمكن من اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين ينتهكون باستمرار مبادئها واتفاقياتها الأساسية. في عام 1974، وفي خطوة غير مسبوقة بعد حملة شنّتها الحكومات الإفريقية، تم «تعليق» عضوية جنوب إفريقيا، التي كانت آنذاك تحت نظام الفصل العنصري، في الجمعية العامة للأمم المتحدة. (استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق النقض الفيتو لمنع «طردها» بالكامل من الأمم المتحدة). وهناك دول أخرى تتجاهل قرارات الأمم المتحدة أو تنتهكها، لكن ربما تكون دولة الاحتلال الإسرائيلي الأكثر إصراراً على ذلك. إذا كان بإمكان الدول الأعضاء أن تتجاهل بإصرار ودون أي عواقب قرارات المنظمة الدولية التي تجتمع تحت قبّتها جميع دول العالم، بل وحتى مهاجمتها، لمجرد أنها تحظى بحماية قوى نافذة في دول أعضاء أخرى، فإن جوهر الأمم المتحدة وهدفها كداعم ومدافع عن المقاييس والمعايير الدولية يتعرض للتقويض[31].
- المعيّنون سياسياً في وكالات الامم المتحدة: من المناسب أن تمثل وكالات الأمم المتحدة في كوادرها موظفين من مختلف الدول الأعضاء. لكن الكثير من المناصب العليا المكلفة للغاية يشغلها موظفون تم تعيينهم من دول أعضاء ذات نفوذ في وكالة معينة، الأمر الذي لا يضمن الكفاءة دائماً وقد يحميهم بشكل غير ملائم من التحقيقات في إساءة السلوك. كيف يمكن تحقيق توازن أفضل؟

تقع بعض هذه العيوب تحت تأثير الأمم المتحدة نفسها:

- هل نحتاج إلى كل هذه الوكالات والكيانات التابعة للأمم المتحدة؟ انظر إلى قائمة جميع وكالات الأمم المتحدة والهيئات واللجان التابعة لها.[32] هل نحتاج إلى هذا العدد الكبير، علماً بأن جميعها تتطلب بنيتها التحتية الخاصة بها والمكلفة من مكاتب وموظفي دعم؟ أيّها أكثر إسهاماً في رفاهنا الجماعي، وأيها أقلّ إسهاماً؟

- التنافس بين وكالات الأمم المتحدة؟ وكالات الأمم المتحدة ليست «موحدة» -فإن مسألة «العمل كوحدة واحدة» لطالما كانت مشكلة مستمرة، ولا يزال التنافس بين الوكالات على دور «القيادة» في سياقات معينة مستمراً، وهو أمر لا يخدم هدف الأمم المتحدة ولا يصب في المصلحة العامة.

- البيروقراطية ثقيلة ومكلفة؟ الضوابط والتوازنات الداخلية ثقيلة للغاية: وهذا لا يجعل العمل بأموال الأمم المتحدة مكلفاً وحسب، بل يؤثر سلباً على الفعالية (مثل اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب).

- ما هي البرامج والمشاريع التي تُدار على أفضل وجه من قبل وكالة تابعة للأمم المتحدة؟ بعض وكالات الأمم المتحدة لديها قدرات مفيدة للغاية. على سبيل المثال، يتمتع برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة بقدرات تشغيلية عالية في مجال اللوجستيات وسلاسل الإمداد والتزويد لا تضاهيها إلا قلة من الوكالات الأخرى، وقد أثبتت فعاليتها في العديد من المناسبات. ولكن بخلاف ذلك، لا ينبغي لهذه الوكالات وغيرها الكثير من وكالات الأمم المتحدة أن تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التي يمكن لوكالات غير تابعة للأمم المتحدة أن تديرها بشكل أفضل -إلا إذا كانت هناك حاجة لحمايتها بشكل أفضل من الضغوط السياسية والتدخلات. يبدو أن العديد من المشاريع تُدار من قبل وكالات الأمم المتحدة كوسيلة لتوسيع نطاقها والحفاظ على وجودها بما يتجاوز تمويلها الأساسي من الدول الأعضاء. وهذا يشتت الانتباه عن المهمة الأساسية للأمم المتحدة التي تتمحور حول الحماية وتعزيز الحقوق والمعايير والمبادئ. في الواقع، لا تُنفق الكثير منها سوى جزء صغير من ميزانيتها على تلك المهمة الأساسية[33].

- هل هي مسؤولة عن برامجها وأفعالها مثل أي جهة أخرى؟ تتلقى وكالات الأمم المتحدة مبالغ طائلة من تمويل المساعدات الثنائية. ومع ذلك، إذا استمعت إلى الزملاء في إدارات الجهات المانحة الثنائية، فستجد أنهم جميعاً يشكون من ضعف تقارير وكالات الأمم المتحدة، وكيف أنها تقاوم الرصد والتقييم المستقلّين، بحجة دائمة مفادها أن لديها أنظمتها الداخلية الخاصة بذلك؛ وهذا أمر غير لائق –فهذه الوكالات تعمل أيضاً بأموال دافعي الضرائب.

- حدود حصانة موظفي الأمم المتحدة؟ من المناسب أن يتمتع «موظفو الخدمة المدنية الدوليون» بدرجة من «الحصانة الدبلوماسية». ولكن هل تم تعريف حدود هذه الحصانة بشكل كافٍ بحيث لا تُمنح لهم «الحماية» في أي تحقيق مدني أو جنائي؟ للأسف، كثرت كذلك حالات مضايقة المبلغين عن المخالفات من داخل الأمم المتحدة بدلاً من مكافأتهم -دون أي سبيل للجوء إلى مُحكَمين خارجيين مستقلين.

ومن المنصات التي يمكن استخدامها لمواصلة هذا السعي «تحالف الأمم المتحدة الذي نحتاجه». اطلعوا عليه: تحالف الأمم المتحدة الذي نحتاجه Coalition for the UN We Need

2. إعادة صياغة غرض المنظمات غير الحكومية (الغربية) ووظيفتها

التأمل النقدي 1: التكاليف التشغيلية

- مقارّ رئيسية كبيرة؟ تمتلك عدد لا بأس به من المنظمات غير الحكومية الدولية (وليس جميعها!) مقاراً رئيسية كبيرة في بلدانها الأصلية، حيث يعمل فيها أحياناً أكثر من مئة موظف. وتتطلب هذه المقارّ الكبيرة تكاليف بنية تحتية مرتفعة، خاصة إذا كانت تقع «بالقرب من» صانعي السياسات ومتخذي القرار، الذين غالباً ما يكونون في عواصم مرتفعة التكاليف. قد يكون من المبرر وجود بعض وظائف الدعم هناك، مثل الاتصالات الخارجية وجمع التبرعات والرقابة المالية النهائية. ولكن، أليس من الأجدر أن تكون البرمجة والخبرات ذات الصلة أقرب إلى السياقات التي يُنفّذ فيها العمل؟ وكلما زاد عدد الموظفين والإدارات، ازداد الوقت المستغرق في اتخاذ القرارات.

- الرواتب والمزايا المناسبة، خاصة للإدارة العليا: إدارة المنظمات ذات الميزانيات الضخمة هي مسؤولية يجب أن يُخصص لها تعويضات مناسبة. ومع ذلك، تبدو الرواتب والمزايا الإضافية التي يحصل عليها على الأقل بعض المدراء وغيرهم من موظفي الإدارة العليا مبالغاً فيها خاصة وأن هذا القطاع غير ربحي في نهاية المطاف ويعمل تضامناً مع الأقل حظاً. حجة هذه الرواتب هي أن الوكالة بحاجة إلى جذب أفضل المواهب في السوق. أما الحجة المضادة، فهي أن ذلك سيجذب أشخاصاً يكون دافعهم الأساسي المال (والمكانة الاجتماعية)، وليس التضامن مع الأقل حظاً في عالمنا، وربما يبذلون قصارى جهدهم للبقاء في هذه المناصب المربحة.

- الانفاق على العلامة التجارية: في بيئة تنافسية لجمع التبرعات، تحتاج إلى التميز -كما سيخبرك خبراء التسويق. ولكن، كم من المال تُنفق على بناء العلامة التجارية باستخدام أموال جُمعت لمساعدة المحتاجين؟ (هل نحن بحاجة حقاً إلى «الهدايا المجانية» من الحقائب والقرطاسية التي تحمل اسم الفعالية والجهة المنظمة لها؟)

- تكرار العمل: هل من الضروري تكليف المزيد من الأبحاث أو تنظيم مؤتمر آخر حول موضوعات تم بحثها جيداً وعُقدت حولها العديد من «المؤتمرات»؟ وهل هناك حاجة فعلية لوضع دليل «داخلي» خاص بالوكالة، في حين أن هناك أدلة متاحة مجاناً وتفي بالغرض؟

- تعدد المنظمات: التنوع أمر جيد -لكن هل نحتاج إلى هذا العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية الدولية، التي يعمل الكثير منها في مجالات متشابهة، ولكن لكل منها بنية تحتية مكلفة؟ ألن يكون من الأجدى من حيث التكلفة لو اندمج بعضها، حتى لو كان ذلك يعني فقدان بعض المدراء التنفيذيين لوظائفهم؟ وما هو التوازن الأمثل بين وجود الكثير من المنظمات والقليل منها؟

التأمل النقدي 2: العقليات

- النمو لمجرد النمو؟ هناك مدراء في منظمات غير حكومية دولية يصرحون بوضوح أنهم لا يرغبون في تجاوز وضع الحجم «المتوسط» للمنظمة. لكن في المقابل، ثمة العديد من المدراء الآخرين (كذلك في بعض وكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر) ممن جعلوا في الآونة الأخيرة من الزيادة الكبيرة في عائداتهم السنوية هدفاً استراتيجياً رئيسياً. غالباً ما كانت هذه منظمات كبيرة بالفعل، وتسعى في زيادة عائداتها من نصف مليار إلى مليار دولار أمريكي، أو من مليار إلى ملياري دولار أمريكي سنوياً. ولكن لماذا؟ ألا يُفترض أن تكون الأولويات الاستراتيجية متمحورة حول زيادة الملاءمة وتحسين الجودة وزيادة الفعالية؟ هل يعكس هذا الهوس بـ «النمو» اللامتناهي تكراراً لأيديولوجية اقتصادية أوسع نطاقاً تدفع كوكبنا نحو الهاوية؟

- التنافس على حصة السوق أم على القيادة المشتركة بين الوكالات؟ لا بد أنك سمعت أيضاً عن قيام كبار المدراء في المنظمات غير الحكومية الدولية بوضع استراتيجيات للحفاظ على «حصتهم السوقية» وزيادتها. ولا بدّ أنك شهدت أيضاً تنافس وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية فيما بينها على «قيادة» «التنسيق» و«التعاون» بين الوكالات المختلفة. ولكن، إذا كان الهدف هو الدفاع عن المنافع العامة وخلقها، ألا تتوقع أن يكون «التعاون» هو المحرك الأساسي مدعوماً بقيادة قوية وفعالة للغاية؟

- الألقاب الكبيرة؟ قبل بضعة عقود، كان يُطلق على أعلى منصب في العديد من وكالات الإغاثة لقب «المدير». ثم تطور ذلك إلى «المدير التنفيذي»، ثم إلى «الرئيس التنفيذي». وفي الولايات المتحدة على وجه الخصوص، نجد كذلك عدة ألقاب مثل «الرئيس» و«نائب الرئيس» (جميعها تُكتب بأحرف كبيرة). لكن لماذا يُطلق على المستشار لقب «مستشار أول» – هل هناك من يعرّف نفسه بأنه «مستشار مبتدئ»؟ وهناك من يُعرّفون أنفسهم على أنهم «خبراء»، دون تحديد طبيعة خبرتهم وحدودها. ما هو تأثير هذا التضخم في الألقاب على الغرور؟ وهل هو ضروري؟ ألا ينبغي أن يكون التحلي بقدر كافٍ من «التواضع» سمة مرغوبة عندما يتعلق الأمر بالتعاون الدولي؟

- مسارات مهنية أم رسالة؟ منذ زمن بعيد، كان الأفراد ينضمون إلى الأمم المتحدة أو الصليب الأحمر أو المنظمات غير الحكومية بدافع المثالية، إيماناً منهم بأن هذه المنظمات تركز بشكل راسخ على جعل العالم مكاناً أفضل للناس. وكان ذلك أشبه بـ «رسالة»، إلا أن عدداً لا بأس به منهم أُصيبوا بخيبة الأمل وتركوا العمل أو أصبحوا متشائمين. أما اليوم، فقد أصبح الأمر بالنسبة للكثيرين «مسيرة مهنية» في المقام الأول، حيث يسعى البعض وراءها لخدمة مصالحهم الشخصية أولاً من خلال مختلف أشكال المناورات السياسية المؤسسية للوصول إلى القمة والبقاء فيها. هل هذا ما نتوقعه ونتقبله من أشخاص يُفترض أن يكون هدفهم خدمة الآخرين؟

- هرميات ضعيفة؟ كيف يُمكن للعديد من المنظمات غير الربحية، التي تدّعي «تمكين» الناس حول العالم، في قطاعٍ ذي غاية واضحةٍ قائمة على القيم، أن تكون هرمية إلى هذا الحد؟ يتم تصنيف معظم الموظفين في وظائف محددة للغاية ضمن هياكل تنظيمية متعددة الطبقات. هل يُبرز هذا أفضل ما في موظفيهم؟ هل يشجعهم على المشاركة بشكل أوسع وتحمل مسؤولية أكبر في سبيل تحقيق الهدف الجماعي؟

«المنظمات غير الحكومية في قطاع الشركات»: هناك العديد من المنظمات غير الحكومية التي يبدو أنها تبنت أسوأ ما في القطاع الخاص الذي تنتقده بسهولة؛[34] فهي تتصرف كـ «شركات»، مع ما تحمله من دلالات سلبية على المصلحة الذاتية التنافسية، وخاصة لفئة معينة من الأشخاص الرئيسيين. من الصعب أن نرى كيف ترتبط أفعالها وعقليتها بهدفها (الأصلي) المتمثل في خدمة الآخرين المحتاجين، من منطلق الإنسانية المشتركة والتضامن.

<u>التأمل النقدي 3: ما الدور الذي تلعبه في مجتمعنا المحلي؟</u>

تعاني المجتمعات المحلية للمنظمات غير الحكومية الدولية كذلك من مستويات عالية من الفقر والتهميش، ومن إهمال الأطفال وإساءة معاملتهم، ومن افتقار المراهقين إلى التوجيه، ومن تشرّد الرجال. وهناك انتهاكات لحقوق العمال، وصعوبات حقيقية في مجال الصحة العامة وإمكانية الوصول إلى العدالة. كما ستُفقد أعداد كبيرة من الوظائف بسبب الذكاء الاصطناعي. هذا ويتم تقليص برامج وخدمات الحماية الاجتماعية («الرعاية الاجتماعية») في ظل سعي الحكومات إلى تسوية حساباتها. وتعاني هذه المجتمعات المحلية أيضاً من آثار أزمة المناخ والتلوث والاستخراج غير المستدام للموارد. فلماذا لا يكون هناك انخراط لهذه المنظمات في هذه القضايا أيضاً؟

ولا يقل أهمية عن ذلك أن هذه المجتمعات تأثرت لسنوات عديدة بالاستقطاب المتزايد والتشكيك الجاد في «الديمقراطية»، وهو ما تغذيه وسائل التواصل الاجتماعي ونقص المهارات اللازمة للتقييم النقدي لمصداقية مختلف أنواع «المعلومات» وأهدافها. فلماذا إذن يقتصر العمل على الحد من النزاعات وتحويلها فقط في المجتمعات الأخرى؟

كل هذا يؤثر بالدرجة الأولى على السكان «الأصليين»، وليس فقط على «المهاجرين» و«اللاجئين». وتحاول العديد من الجمعيات غير الربحية معالجة هذه القضايا، إلا أن معظمها لا يعمل (أيضاً) على المستوى الدولي. ولا يقوم سوى عدد قليل جداً من المنظمات غير الحكومية الدولية بأعمال جوهرية داخل مجتمعاتها المحلية. فهل هذا الفصل بين العمل المحلي والدولي مناسب في عالم مترابط للغاية؟

التأمل النقدي 4: اقتصادات التنمية والاستدامة

إذا كنت ملتحقاً بمسارات «دراسات التنمية» أو «العلاقات الدولية»، على الأقل في أوروبا، فستحصل على دورة واحدة أو أكثر في الاقتصاد. ومع ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية إجمالاً لا تُنجز سوى القليل من العمل النقدي المعمّق حول شروط وأحكام التجارة، والاقتصادات المعولمة، والتمويل العالمي، والاقتصادات السياسية التي تشكلها، أو حتى حول الاقتصاد الاجتماعي لـ«التحول الأخضر» الأوسع نطاقاً.

صحيح أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتنمية تدير مشاريع تُعنى بدراسة الأسواق في ظل سياقات الاستقرار أو حالات التعافي بعد الكوارث/الأزمات، إلا أن قلّة من هذه المشاريع تتناول فعلياً علاقات القوة التي تؤثر على الأسواق.

وصحيح كذلك أنه قبل سنوات كانت بعض المنظمات غير الحكومية الدولية نشطة في انتقاد وشن حملات ضد ممارسات «التعديل الهيكلي» التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول المُتلقية للقروض والمنح، والتي ألحقت بها ضرراً كبيراً. كما ينشط عدد قليل جداً من هذه المنظمات في شنّ حملات بشأن عبء الديون الذي ترزح تحته البلدان المتلقية للمساعدات.

ولكن القليل من يتحدث اليوم في مؤسسات المعونة الرئيسية عن هياكل الاقتصاد العالمي التاريخية والمعاصرة التي أوجدت «التخلّف» وشروط التبادل التجاري غير العادلة ولا تزال تحافظ عليها (برغم كل جولات محادثات التجارة[35]). كما لا يتحدث كثيرون في مؤسسات المعونة الرئيسية عن مسألة الاستغلال المستمر للموارد العالمية وما ينتج عنه من تلوث وأمراض وعنف، مما يؤدي بشكل هيكلي إلى تحويل ثروات إلى الدول المانحة للمساعدات تفوق قيمة تلك المساعدات أو القروض. قارن ذلك مع منظمة «الشاهد العالمي جلوبال ويتنس»، وهي منظمة غير حكومية دولية صغيرة لم تكن يوماً جزءاً من مؤسسات المعونة الرئيسية، والتي سلطت الضوء قبل سنوات على الحقائق الصعبة المتعلقة بـ«الألماس الدموي» -الأمر الذي أدى في النهاية إلى «عملية كيمبرلي» لإصدار شهادات المنشأ[36].

وبالمثل، فإن قلّة من المنظمات غير الحكومية الدولية الرئيسية (باستثناء بعض المنظمات التي تُعنى بحقوق الطفل) تعمل بشكل مكثف على قضايا "الأعمال وحقوق الإنسان"؛ إذ تُحقق على سبيل المثال في انتهاكات حقوق الإنسان داخل سلاسل الإمداد والتزويد الخاصة بالشركات الغربية. (غالباً ما تكون هناك مشاركة أكبر من قبل الجمعيات غير الربحية المحلية والوطنية والإقليمية، وإن لم تكن بنفس القدر من مشاركة تلك العاملة في قطاعات «التنمية»، و«العمل الإنساني»، و«السلام» الرئيسية).

يقف العالم اليوم عند مفترق طرق :لا يمكن لكوكبنا الاستمرار في دعم مستويات الاستخراج والاستهلاك والتلوث الحالية. نحن بحاجة إلى التحوّل من اقتصاد «نمو» لامتناهٍ إلى «اقتصاد استدامة». وهذا يتجاوز مجرد القيام بـ«تحول أخضر»؛ فإحدى القضايا الأساسية هي استبدال العمالة البشرية بالآلات والروبوتات والذكاء الاصطناعي. يمكننا تنفيذ آلاف «المشاريع» حول العالم، بل حتى عشرات الآلاف منها مع زيادة ميزانيات المساعدات حديثاً، ولكن حجم التحدي يتطلب بدائل هيكلية ومسارات انتقالية نحوها، تكون ممكنة مالياً وعادلة اجتماعياً، وبالتالي قابلة للتنفيذ سياسياً. يتعيّن علينا مساعدة صناع القرار لدينا بمقترحات مدروسة جيداً. ومرة أخرى، ثمة منظمات غير ربحية تعمل على هذا، ولكن قلّة منها تنتمي إلى تيار مؤسسات المعونة الرئيسية.

ترتبط بهذا الأمر مسألة الضرائب الحساسة؛ فهي مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لدخل الحكومة (أي الموازنة العامة)، وكذلك بالنسبة لمستويات معيشة الأفراد وربحية المستثمرين والشركات. فكم عدد وكالات المعونة الرئيسية التي تُشكّل جزءاً، على سبيل المثال، من شبكة العدالة الضريبية أو التحالف العالمي من أجل العدالة الضريبية (بقيادة دول الجنوب)؟

يُمكن أن يُحقق تنفيذ «المشاريع» فوائد ملموسة لعدد معيّن من الأشخاص، وهي فوائد لا يمكن الاستهانة بها. كما أنها تمنحنا فهماً عملياً لـ«العالم الحقيقي» لدحض التصورات الخاطئة والافتراضات التي لا أساس لها. لكن التحديات التي يواجهها العالم اليوم بحجم يتطلب أن يُستكمل العمل على المستوى الجزئي بجهود على المستوى الكلي.

3. الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في المقدمة

جرى الحديث عن إمكانية تخفيف أثر تخفيض ميزانيات المساعدات إذا ما تم توجيه نسبة أكبر بكثير منها مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، التي تعمل -عموماً- بتكاليف أقل. وسيكون ذلك أيضاً خطوة بالغة الأهمية في «إنهاء استعمارية» المساعدات. لكن ما إذا كانت الوكالات الدولية مستعدة للقيام بذلك أم لا، فهذا أمر آخر: ففي نهاية المطاف، أُعتبرت عمليات الإغلاق خلال جائحة كوفيد-19 عاملاً محفزاً لتحويل السلطة والموارد. لكن في النهاية، لم يحدث أي تغيير منهجي من هذا القبيل.[37]

على أي حال، يمكن للمنظمات (غير الحكومية) الوطنية والمحلية أيضاً الاستفادة من بعض التأمل الذاتي النقدي حول قضايا مثل:

- التنافس؟ تميل وكالات المساعدات الدولية إلى التنافس أكثر من التعاون، لكن التنافس لا يقل شراسة بين الوكالات المحلية والوطنية إذ ترغب الكثير منها في رؤية تغييرات هيكلية أكبر، تتجاوز الفوائد المؤقتة «للمشاريع»، إلا أن ذلك يتطلب تعاوناً فعالاً. تمتلك هذه المنظمات شبكاتها الخاصة، ولكن كما هو الحال مع شبكات الوكالات الدولية، فإن قادة أو ممثلي هذه الشبكات لا يتحدثون دائماً بصوت الشبكة (المطّلع والمستشار)، ويبقى بعضهم في منصبه لفترات طويلة.

- جودة القيادة؟ بينما يحدث الأمر ذاته بين وكالات المعونة الدولية، يبدو أنه من الشائع أكثر بين الوكالات المحلية والوطنية أن يبقى المدراء/القادة في مناصبهم لسنوات، بل لعقود؛ إذ إن الكثير منهم متفانون للغاية وقد اختاروا بوعي عدم السعي وراء الفرص المهنية الأسهل. كما يُظهر العديد منهم مهارات رائعة، لا سيما القدرة على مواصلة العمل في بيئات سياسية معقدة ومتغيرة. لكن الاعتماد المطوّل على الشخص نفسه يُضعف في نهاية المطاف جميع المنظمات. كما أن البقاء في القمة لفترة طويلة يؤثر كذلك على القائد: فهو، في أحسن الأحوال، لن يبقى بنفس التجدد والإبداع الذي كان يتمتع بهما سابقاً، وفي أسوأ الأحوال، سيبدأ غروره في التضخم. وهنا أيضاً، يمكن للغرور أن يقف عائقاً في طريق التعاون الوثيق بين الوكالات.

- التسلسلات الهرمية؟ إن العديد من المنظمات المحلية والوطنية ليست أكثر شمولاً وتشاركية داخلياً من تلك الدولية؛ فبعضها يُظهر ممارسات سلطوية مماثلة، وهو ما لا يتوافق مع الادعاء الذي يروج للعمل الوثيق مع «المجتمعات»، ويُفضل حوكمة أكثر تشاركية في مجتمعاتها.

- السلطة؟ لقد كان التفاوت المنهجي في السلطة بين الوكالات الدولية والوطنية/المحلية في قطاع المساعدات محط الأنظار لسنوات عديدة. ولكن يمكن للوكالات المحلية والوطنية كذلك أن تمارس سلطة على الفئات الاجتماعية/المجتمعات التي تتعامل معها. هل هناك تفكير نقدي ذاتي صريح في هذا الشأن؟

- المسؤولية والمساءلة: لطالما طالبت المنظمات المحلية والوطنية في جميع أنحاء العالم بحصة أكبر من أموال المساعدات مع قيود أقل، وهذا مبرر تماماً. ولكن من المنطقي بعد ذلك أن نوضح بصراحة أكبر كيف ستمارس هذه المنظمات مسؤوليتها تجاه الأموال الممنوحة لها والمؤتمنة عليها، وكيف تجعل نفسها محاسبة عملياً، في المقام الأول أمام أولئك الذين تعمل معهم ولأجلهم، وأمام مجتمعها الأوسع وحكومتها.

- تقديم المقترحات: المنظمات المحلية والوطنية محقة في كونها ناقدة ومُطالبة، ولا سيما في المطالبة بمقعد على الطاولة. ولكن من المرجح أن يُستمع إليك عندما تقدم اقتراحات مدروسة. كما يتم التعبير عن ذلك بإيجاز في الإسبانية: من «المعارضة» إلى «الاقتراح» (*de contesta a propuesta_*).

- العنصرية: هناك نقد مناسب ولاذع للعنصرية في وكالات الإغاثة الدولية، لا سيما من «البيض» تجاه «الأشخاص ذوي البشرة الملونة». لكنّ أي حوار حقيقي حول هذا الموضوع سيتضمن الاعتراف بأن ذلك قد يؤدي إلى «التحيز العكسي» (حيث يُصوَّر جميع البيض على أنهم «عنصريون»)، والأهم من ذلك أنه قد تكون هناك عنصرية وأشكال أخرى من التحيز والتمييز الهيكلي في مجتمعات الأشخاص ذوي البشرة الملونة. على سبيل المثال، هناك عنصرية أيضاً ضد السود في العالم العربي وفي جنوب شرق آسيا، كما توجد في أمريكا اللاتينية عنصرية يمارسها «اللاتينيون» ضد «السكان الأصليين». وفي الهند، غالباً ما تكون العرائس ذوات البشرة الفاتحة أكثر جاذبية من ذوات البشرة الداكنة، ناهيك عن نظام الطبقات الراسخ، مع درجاته المفترضة من النقاوة والنجاسة.

- الاقتصاد: تعمل العديد من المنظمات المحلية والوطنية على تحسين سبل العيش في سياق اقتصادات السوق. ولكن، ألا ينبغي لها أيضاً القيام بأبحاث أكثر تعمّقاً في تمويل السياسات الاقتصادية الوطنية، وخيارات الإنفاق العام، والعلاقات الاقتصادية الدولية؟ (كم عدد الوكالات الدولية التي دعمت تطوير «قدراتها» في هذا المجال، مثل تعلّم فهم الحسابات القومية وتفسيرها؟) بالطبع، لا تمتلك الكثير منها الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك، ولكن كما هو الحال مع الوكالات الدولية، يمكن حشد هذه الموارد من خلال التعاون مع وكالات أخرى ومع أفراد أو أقسام في جامعات بلدانها أو مناطقها.

قد لا تتفق مع بعض هذه الأسئلة (والافتراضات التي تقوم عليها). وقد تجدها غير مكتملة أو صياغتها غير صحيحة. لا بأس في ذلك.

إن الهدف الرئيسي منها هو دفع الطاقة العقلية (والعاطفية) **إلى ما يتجاوز** كل ما يُصاحب «النجاة» بعد تخفيضات ميزانيات المساعدات. **تتطلب الأوقات العصيبة تفكيراً أكثر جذرية**، بما في ذلك الشجاعة للتفكير، على سبيل المثال، في تجميع مواردك المتبقية مع جهة أخرى و/أو المخاطرة بمزيد من الأعمال الحساسة سياسياً --لأن السياسة قد وصلت إليك، سواء شئت أم أبيت.

قم بصقل وتعديل وإكمال هذه النقاط التأملية الأولية كما تراه مناسباً -**ولكن التزم بالغرض منها**

إسناد ترخيص المشاع الإبداعي: يمكنك توزيع هذا العمل، وإعادة مزجه، وتعديله والبناء عليه طالما كنت تنسب الفضل إلى مبادرة التوجيه العالمية GMI في إنشاء المحتوى الأصلي.

الاقتباس المقترح: مبادرة التوجيه العالمية آذار/مارس 2025: انهيار التعاون الغربي في المساعدات. الحاجة إلى تغيير جذري بعد تأمل ذاتي نقدي. بيجينس

المراجع

1 إن بي سي نيوز: إقالة قادة الأمن في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعد رفض منح موظفي DOGE التابعين لإيلون ماسك إمكانية الوصول إلى الأنظمة الآمنة

2 لذلك يجد قطاع المساعدات نفسه في أحد السيناريوهات التي تنبأت بها دراسة أجرتها شبكة التحليل الإقليمي بين الوكالات (IARAN) في عام 2017، وهو سيناريو «الفائض»، حيث يحصل انخفاض في ميزانيات المساعدات، وإعادة توجيه الأولويات بين الجهات المانحة إلى الشؤون المحلية، وانسحاب من الحوكمة العالمية. ومع ذلك، لم يتوقع ذلك السيناريو تقلص المساحة المدنية حتى داخل أوروبا الغربية.

3 لوضع المساعدات الغربية في سياقها الصحيح: في أوقات الأزمات الحادة، هناك الكثير من المساعدات المباشرة والفورية التي يقدمها أفراد آخرون داخل الدولة نفسها، والتي لا يتم قياسها ولا تدخل في أي إحصاءات رسمية .كما أن حجم التحويلات المالية، أي الأموال التي يرسلها أفراد الأسرة أو أفراد من فئات اجتماعية أوسع ممن يعيشون ويعملون في الخارج، بهدف الدعم الاجتماعي/الرعاية الاجتماعية أو المساعدة أثناء الأزمات، يتجاوز حجم المساعدات الإنمائية الرسمية.

4 بي بي سي نيوز الشرق الأوسط، عنان يقول بأن الحرب في العراق غير قانونية

5 إردان يمزق ميثاق الأمم المتحدة احتجاجا على تصويت الجمعية العامة على تعزيز وضع البعثة الفلسطينية | تايمز أوف إسرائيل

6 العلاقات بين إسرئيل والأمم المتحدة تتدهور إلى مستويات جديدة

7 وزير الخارجية كاتس يُعلن الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش "شخصا غير مرغوب فيه" في إسرائيل بسبب رده على الهجوم الإيراني | تايمز أوف إسرائيل

8 فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية -البيت الأبيض

9 الكنيست يُقر مشروع قانون يفرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى خمس سنوات على الإسرائيليين المتعاونين مع المحكمة الجنائية الدولية -أخبار إسرائيل- Haaretz.com

10 حملة ترامب لتطهير البيانات: ما يجب معرفته عن مواقع مراكز السيطرة على الأمراض المعدية والوقاية منها، جمعية صحفيي الرعاية الصحية

11 هناك هدر كبير في قطاع المساعدات. ولكن يُساء استخدام أموال دافعي الضرائب الأمريكيين في أي مكان كما حدث في المغامرات السياسية والعسكرية في العراق وأفغانستان بقيادة وزارة الخارجية والجيش والشرطة الأمريكية، مع مشاركة نشطة من العديد من الشركات الأمريكية. بالنسبة للعراق، ارجع إلى كتاب ستيجليتز وبلمز 2008: الحرب التي كلفت ثلاثة تريليونات دولار: التكلفة الحقيقية للصراع في العراق (Stiglitz & Bilmes 2008: *The Three Trillion Dollar War. The true cost of the Iraq conflict*). أما بالنسبة لأفغانستان، فيمكن الرجوع بشكل خاص إلى تقارير «الدروس المستفادة» (بحسب تعبيرهم) من المفتش الخاص لإعادة إعمار أفغانستان، والأخطاء الفادحة والمكلفة التي أُرتكبت مراراً وتكراراً.

12 لا يتفق جميع «المحافظين» الأمريكيين مع هذا. انظر على سبيل المثال حديث ديفيد بروكس أمام التحالف «المحافظ» من أجل المواطنة المسؤولة حول كيف تلاعبت النخبة بالمجتمع (ولماذا هو في طريقه إلى الانهيار) | ديفيد بروكس - على يوتيوب.

13 كما أفادت صحيفة نيويورك تايمز في 7 آذار/مارس 2025. من المثير للسخرية أن أصحاب أيديولوجية «لنجعل أميركا عظيمة مجدداً»، مثل جي. دي. فانس في مؤتمر ميونيخ الأخير للأمن، ينتقدون أوروبا لتقييد حرية التعبير، أي حظر الخطاب العنصري والمتحامل على المرأة والمليء بالكراهية، بينما يبدأون بعد ذلك برنامجاً شاملًا للقضاء على خطاب ما يسمونه «الوعي الليبرالي."

14 إيلون ماسك يريد إنقاذ الحضارة الغربية من التعاطف | CNN Politics

15 تعليم الليبيراتي The Education of a Libertarian | Cato Unbound

16 انظر جوزيف ستيجليتز (2012): ثمن اللامساواة (Stiglitz 2012: The Price of Inequality) أو عدم المساواة والديمقراطية بقلم ستيجليتز في Project Syndicate.

17 «يعتقد الناس أن هناك حلاً واحداً للمشكلات المعقدة، وغالباً ما يكون الحل في خلق عداوة مع مجموعة من الأشخاص -الانغلاق ورفض الآخر.» دانكان غرين

18 يُلاحَظ توجه أوسع نحو القيادة الاستبدادية في القطاع الخاص يتسم بالقرارات المتسرعة والسلطة المركزية والعقلية العدوانية «تحرك بسرعة وحطّم الأشياء»، بما في ذلك «تحطيم الناس». نشرة معهد إي. ليبورن للأعمال المرنة (E. Leybourn Business Agility Institute Newsletter)، 22 آذار/مارس 2022.

19 هذه الحجج ليست جديدة، انظر على سبيل المثال آر ريديل 1987 إعادة النظر في المساعدات الأجنبية (R. Riddell 1987 *Foreign Aid Reconsidered*)

20 لن تؤدي العودة الكبيرة للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة إلى تغيير هذا -بل سيتعين عليه أيضاً مواجهة هذه الضغوط، لاسيما بالنظر إلى التأثير الكبير الذي خلقته الأزمات المالية على العديد من الناخبين في انتخابات عام 2024.

21 في أوروبا، قد يستغرق الأمر وقتاً حتى يدرك الناخبون الساخطون والمستاؤون أن اليمين المتطرف لا يمتلك حلولاً سحرية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد وحماية مستويات المعيشة، وأنه لن يكون أكثر دعماً وحماية للطبقة العاملة (والنقابات العمالية) مما كان عليه «الديمقراطيون الليبراليون». علاوة على ذلك، فإن الفصائل اليمينية المتطرفة التي تُعبر عن تعاطفها مع نظام بوتين لا تقدم توضيحاً دقيقاً لكيفية تصورها للعلاقات المستقبلية مع روسيا على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري.

22 يشير روتجر بريغمان في كتابه الصادر عام 2020 بعنوان البشرية. تاريخٌ مُفعم بالأمل *'Humankind. A hopeful history'* إلى ملاحظة عالم النفس بول بلوم بأن «التعاطف مهارة محدودة للغاية» (ص 218). فهو شيء يمكننا الشعور به تجاه الأشخاص الذين نراهم ونختبر وجودهم (سواء في الواقع أو عبر الأفلام)، ولكنه يصبح أضعف تجاه الآخرين «البعيدين» عنا الذين لم نلتقِ بهم أو نرَهم عن قرب.

23 شهدت السنوات الأخيرة بعض الاندماج بين البرامج وحتى المنظمات، على الأقل بين المنظمات غير الحكومية الدولية.

24 استغرق الأمر سنوات حتى اعترفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر علناً بإخفاقاتها خلال الفترة النازية، وخاصة فيما يتعلق بالإبادة الجماعية للشعب اليهودي (المحرقة/الهولوكوست). الصليب الأحمر والهولوكوست؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الحرب العالمية الثانية: الهولوكوست | اللجنة الدولية للصليب الأحمر

25 الأمم المتحدة: رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر يحذر من أن احترام القانون الدولي الإنساني «في أزمة» | اللجنة الدولية للصليب الأحمر

26 سويسرا تلغي مؤتمر جنيف بشأن الأراضي الفلسطينية لعدم وجود توافق - LN24

27 انظر على سبيل المثال غرين 2016: كيف يحدث التغيير (D. Green 2016: *How Change Happens*).

28 قد يكون هذا بحاجة إلى أن يكون أكثر جذرية بكثير من تجربة التصميم التي أطلقتها مجموعة السياسة الإنسانية التابعة لمعهد التنمية الخارجية في 2017-2018، تحت عنوان «تخيل العمل الإنساني البديل».

29 تقرير الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى الـ75 لتأسيس الأمم المتحدة : المستقبل الذي نريده، والأمم المتحدة التي نحتاجها | الأمم المتحدة. من بين نتائجه إعلان الشعوب وخطة للعمل العالمي بمناسبة الذكرى السنوية الـ 75 لتأسيس الأمم المتحدة (أيار/مايو)

30 أوقفت الحكومة الهولندية الحالية تمويل حملات المناصرة الناقدة الموجهة ضدها من منظمات المجتمع المدني في هولندا. وترى الحكومة أن هذه المنظمات بحاجة إلى تمويل هذه الحملات من قاعدة جماهيرية داعمة.

31 الاتحاد الأوروبي مضطر الآن كذلك إلى البحث عن بدائل للإجماع الكامل بين جميع أعضائه السبعة والعشرين، بعد سنوات من العرقلة من جانب المجر بقيادة أوربان.

32 منظومة الأمم المتحدة –جميع وكالات الأمم المتحدة

33 للحصول على نظرة عامة موجزة ومشابهة، انظر على سبيل المثال سليمان (3) Post | LinkedIn .

34 عدد قليل فقط من هذه المنظمات يتبع شركات نهج القطاع الخاص (بما في ذلك بعض الشركات الكبرى) التي تزدهر في ظل هياكل مسطحة، وفرق ذاتية الإدارة، وثقافة تنظيمية يُشجّع فيها الأفراد على تقديم أفضل ما لديهم، وتولي القيادة عند الحاجة.

35 وهو أمر غير مُستغرب إذا علمنا كيف تُقرر بعض الدول الغربية بشكل منهجي ما يُمكن مناقشته وما لا يُمكن مناقشته في محادثات التجارة، وكيف تختار أن تكون التجارة «حرة» حيثما يناسبها، وغير حرّة عندما يتعارض ذلك مع مصالحها الاقتصادية. استمع إلى هوارد نيكولاس: التجارة الدولية ومنظمة التجارة العالمية - ما هي القصة الحقيقية؟ 1/2

36 كانت منظمة الشاهد العالمي غلوبال ويتنس أقل تأثيراً في أبحاثها وحملاتها المتعلقة بالفساد واستخراج الموارد في الدول الغنية بالنفط (مثل أنغولا) أو الدول الغنية بالأخشاب (مثل كمبوديا).

37 «لم تُسفر العديد من النوايا الرامية إلى المضي قُدماً في أجندة محلية العمل الإنساني والوفاء بالالتزامات التي قُطعت في بداية الجائحة عن تغيير كبير أو طويل الأمد، على الرغم من الدور الأكبر الذي لعبته الوكالات المحلية/الوطنية في الاستجابة لجائحة كوفيد-*19*». التقييم الإنساني المشترك بين الوكالات للاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19. الملخص التنفيذي 2022:7

ardd-jo.org ArabRenaissance ar_renaissance